إتجاهات أراء المستثمرين حول المناخ الإستثمارى فى مصر

دراسة ميدانية وتحليلية

دكتورة/ سهير حسن عبد العال
قسم الإقتصاد كلية التجارة
جامعة الأزهر

أستاذ دكتور/ حازم حسن جمعه
قسم القانون الدولى العام
كلية الحقوق - جامعة الزقازيق

مقدمـــــــة :-

تسعى معظم الدول النامية ومن بينها مصر إلى جذب الاستثمار الدولى إليها وذلك لحاجتها إلى توفير رؤوس الأموال اللازمة للتنمية الاقتصادية. وكانت وسيلة إجتذاب رأس المال الأجنبى، فى إصدار قوانين تهدف إلى تشجيع الاستثمارات وخلق مناخ مناسب جاذب لهذه الاستثمارات، وأهمها قانون رقم ٤٣ سنة ١٩٧٤ والمعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ والخاص بالاستثمارات فى المجتمعات العمرانية الجديدة وقانون الاستثمار الحالى رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ . وقد تدرجت هذه القوانين فى منح المزايا للضمانات والاعفاءات بهدف تشجيع المشروعات القائمة وجذب المزيد من الاستثمارات الجديدة وتسهيل إجراءات الموافقة على المشروع، والمساعدة اثناء فترة الانشاء والتنفيذ وتهيئة مناخ مناسب للتشغيل. ومع ذلك تظل هناك بعض المعوقات التى تقف حجر عثرة امام تدفقات الاستثمارات إلى مصر .

وفى سبيل الوقوف على افضل مناخ للاستثمار، فقد تم تصميم إستمارة إستبيان روعى فيها ان تكون شاملة وكاشفة لسائر جوانب إنشاء وتشغيل مشروعات الاستثمار واحتوت على ٦٠ سؤالا، ادرج تحت كل سؤال عدة إختيارات للاجابة بحيث يمكن تفريغها بواسطة الحاسب الالى، وتم تطبيق هذه الاستمارة على ١٥٠ شركة من شركات الاستثمار روعى فيها ان تغطى مجالات النشاط الصناعى والزراعى والسياحة والخدمات، كما شملت مشروعات مقامة فى المدن الجديدة او فى المناطق المستصلحة للزراعة. وقد عوملت بيانات الشركات التى تمت مقابلة المسئولين بها لتطبيق الاستمارة بالسرية التامة .

ويهدف هذا الاستبيان إلى :-

اولا : الوقوف على إتجاهات آراء المستثمرين حول مناخ الاستثمار المناسب فى مصر لمعرفة المزايا التى دفعتهم للاستثمار رغم المشاكل التى تواجهم عند إنشاء المشروع ثم تنفيذه وتشغيله ثم تسويق منتجاته .

ثانيا: التعرف على مدى جدية المستثمر وإلتزامه بمراعاة القوانين واللوائح فى مصر .

وقد تكون نتائج تحليل هذا الاستبيان مفيدة إذا ما وضعت تحت نظر كل من المستثمرين والجهات القائمة على الاستثمار فى مصر لتوجيه الاستثمارات بالاسلوب الاكثر فاعلية ولتهيئة المناخ الاستثمارى المناسب فى مصر .

كما اخذنا فى الاعتبار عند إختيار عينة البحث ان تشتمل جميع مجالات الاستثمارات فى مصر كما ذكرنا وبنفس النسبة إلى مجموع المشروعات الموافق عليها داخل البلاد. وذلك كما يظهر من الجدول رقم (١) .

جدول رقم (١)

توزيع المشروعات الاستثمارية حسب نوعية النشاط

نوعية النشاط	عدد المشروعات الموافق عليها	%
الصناعة	٦٦٢	٤٢
الزراعة والثروة الحيوانية	١٢٤	٨
المقاولات والانشاء	١٩٦	١٢
النشاط التمويلى	٢٧٧	١٨
النشاط الخدمى	٣٠٧	٢٠
اجمالى	١٥٦٣	١٠٠

المصدر : الاهرام الاقتصادى، العدد ٩١/٩/٢٢

وعلى هذا توزع مفردات العينة حسب طبيعة النشاط كالتالى : -

المشروعات الصناعية ٦٣ مشروعا من ١٥٠ مشروعا (بنسبة ٤٢%) .

المشروعات الزراعية والثروة الحيوانية ١٢ مشروعا (٨%) .

المقاولات و الانشاء ١٨ مشروعا (١٢%) .

النشاط التمويلى ٢٧ مشروعا (١٨%) .

النشاط الخدمى ٣٠ مشروعا (٢٠%) .

نتائج الدراسة الميدانية :-

تم تفريغ الاستمارة بالاستعانة بالحاسب الالى (الكمبيوتر) ووضعت النتائج فى جداول تم ارفاقها بهذا التحليل وتم تفسيم هذه النتائج تحت العناوين التالية : -

(١) دوافع الاستثمار فى مصر :-

بتحليل نتائج الاستبيان الخاصة بدوافع الاستثمار فى مصر فى جدول رقم (١) بالملحق ، وجد ان رخص عوامل الانتاج (المواد الاولية والارض والعمالة) .

كانت من مقدمة هذه الدوافع بنسبة (٤ر٢٨% من الاستجابة) .

ويأتى عنصرى الاستقرار والامان فى المرتبة التالية بعد عوامل الانتاج إذ يشكلان نسبة (٢٤%) ، ومما لاشك فيه ان هذا له اثر ايجابى فى تهيئة المناخ المناسب للاستثمار فى مصر .

وبعد ان اختار المستثمر رخص عوام الانتاج وشعر بالامان والاستقرار نجده ينظر الى كيفية تصريف انتاجه فكان الدافع الثالث من دوافع الاستثمار هو اختياره سوق استهلاكى كبير قادر على استيعاب معظم انتاجه ، فشكلت السوق الاستهلاكى المصرى (٥ر١٠) كدافع من دوافع الاستثمار .

بينما جاء موقع مصر فى مركز متوسط من العالم بنسبة (٨ر٥%) وقد يكون تراجع هذا الدافع بالنسبة لدوافع الاستثمار الاخرى الى اسباب منها : ان المستثمر سيعتمد على السوق المحلى فى تصريف منتجاته ، وفى حالة تصدير الانتاج للخارج فان وسائل المواصلات وسهولتها وتوفرها فى السبب فى هذا الترتيب .

(٢) حجم رؤوس الاموال المستثمرة :-

الدراسة التحليلية للجدول رقم (٣) بالملحق والذى يمثل حجم رأس المال المصرح به وحجم راس المال الفعلى المصدر للمشروع .

اظهرت الدراسة ان راس المال المصدر يقل كثيرا عن راس المال المصرح به فهو يمثل تقريبا ٥٠% من راس المال المصرح به ، وهذا يتفق تماما مع البيانات الفعلية المنشورة عن حجم رؤوس الاموال المستثمرة فى مصر حيث بلغ راس المال المصرح به داخل البلد

١٣٤٤٧ مليون جنية ، بينما بلغ راسمال المشروعات التى بدات النشاط الفعلى اى راس المال المصدر ٦٢٥١ مليون جنية اى اقل من ٥٠% من راس المال المصرح به كما يظهر الجدول التالى رقم (٢) :

جدول رقم (٢)

توزيع المشروعات حسب راس المال

حتى عام ١٩٩١

القيمة بالمليون جنية

البيان	عدد	راس المال
المشروعات الموافق عليها داخل البلاد	١٥٦٣	١٣٤٤٧
المشروعات التى بدات النشاط.	٩٧٥	٦٢٥١
مشروعات فى المناطق الحرة	٢٨٥	ـــــ

المصدر : الاهرام الاقتصادى ، العدد ٩١/٩/٢٢

وقد يرجع هذا النقص فى راس المال الفعلى المصدر ان كثير من المشروعات تلجا الى رفع قيمة راس المال المصرح به بما لايتناسب مع قيمة راس المال المصدر ، حتى يبدو المشروع وكأنه من المشروعات كبيرة الحجم عند الحصول على موافقة هيئة الاستثمار على المشروع، وهذا من وجهة نظر المستثمر . اما من وجهة نظر هيئة الاستثمار فقد تكون هذه الموافقة موافقة شاملة تمنح للمستثمر المرونة الكافية ليرفع من راسماله الفعلى ليصل به الى الحد الاقصى لراس المال المصرح به، وفى هذا تسهيل عليه حتى لايلجا الى طلب موافقة الهيئة كلما اراد ان يرفع من راس المال المصدر .

ومن جوانب التحليل الاخرى للجدول رقم (٣) نجد ان ٤٠% من مشروعات العينة ورأسمالها المصدر يتراوح مابين مليون، ٥ مليون جنيه، بينما المشروعات كبيرة الحجم والتى يتراوح راسمالها المصدر ما يمثل ٣٠ : ٤٠ مليون جنيه لا تتعدى ٦% من مشروعات العينة. وهذا يدل على ان حجم الاستثمار مازال متواضعا بالنسبة للمزايا والاعفاءات التى يتمتع بها الاستثمار. ونسلم ايضا بانه قد تكون العينة التى اتيحت لنا لا تمثل الواقع الفعلى لنسبة رؤوس اموال المشروعات المشار اليها .

وبعد الوقوف على حجم رأس المال الفعلى المستثمر وجدنا انه لابد من معرفة مدى المساهمة فيه بالعملة الحرة. فكان جدول رقم (٤) ، الذى اظهر ان ٢٢% من المشروعات لا يتضمن رأسمالها مساهمات بالعملة الحرة، وأن ١٦% من المشروعات بها مساهمات بالعملة الحرة تتراوح بين ٥ إلى ١٠%، فى حين نجد أن ٨% من اجمالى مشروعات العينة تزيد مساهمة العملة الحرة بها اكثر من ٤٠% من راسمالها .

وقد يرجع إرتفاع نسبة المشروعات التى لا يتضمن راسمالها مساهمات بالعملة الحرة (٢٢%) إلى عاملين اساسيين هما :

اولا : ان نسبة كبيرة من المستثمرين من المصريين، فقد بلغت مساهمة المصريين فى رءوس أموال المشروعات الاستثمارية ٦٠% من إجمالى رؤوس الأموال المستثمرة[٢]. وذلك وفقا لبيانات هيئة الاستثمار .

---

(١) الأهرام الاقتصادى، العدد ٩١/٩/٢٢ .

ثانيا : يحق للمستثمر وفقا لقانون الاستثمار رقم ٢٣٠ لسنة٨٩ استخدام النقد المصرى بموافقة الجهات المعنية لتسوية إلتزامات مستحقة الأداء بنقد أجنبى حر، وذلك فى حالة إذا استخدم فى إنشاء احد المشروعات او التوسع فيها[١] .

(٣) مواقع إدارات المشروعات :-

بتحليل جدول رقم (٥) وجد ان ٤٦% من إدارات المشروعات الاستثمارية فى العينة تتخذ من المدن الكبرى مقرا لها، وان المجتمعات العمرانية الجديدة لا تحظى إلا بنسبة (٣٠%) من إدارات المشروعات، فى حين تساوت نسبة وجود تلك الادرارت فى المناطق الحرة مع نسبتها فى منطقة سيناء والبحر الأحمر وكلا منهما يشكل (١٢%). وقد يرجع إرتفاع نسبة وجود إدارات المشروعات فى المدن الكبرى إلى إحساس المستثمر بانه داخل المدن الكبرى ويستطيع إنهاء الاجراءات الحكومية التى تتركز فى العاصمة أو المدن الكبرى وأن المركزية المفرطة فى الادارة الحكومية لازالت هى القاعدة السائدة .

(٤) مواقع المشروعات :-

تبين من جدول رقم (٦) أن ٢٤% من المشروعات العينة داخل المدن الكبرى ، رغم الاعفاءات والمزايا التى تتمتع بها المشروعات التى تنشىء فى المجتمعات العمرانية الجديدة والتى يوجد بها ٦٠% من مشروعات الاستثمار فى عينة البحث. ويجدر ان نشير إلى المزايا الخاصة التى يتمتع بها الاستثمار الذى يتخذ له

---

(١) قانون الاستثمار رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ .

مركزا لمشروعاته بالمجتمعات العمرانية الجديدة فى : - [1]

ا - تحمل الدولةقيمة تكاليف المرافق الرئيسية والفرعية .

ب - منح التراخيص بالبناء .

ح - توفير مواد البناء وتيسير اجراءات صرفها والحصول عليها .

د - تسليم الارض خلال ١٥ يوما من تاريخ منح التراخيص للمشروع.

ه - الاعفاء من الجمارك للالات المستخدمة فى المشروعات .

و - توفير الوحدات السكنية للعاملين .

ز - اعفاء ضريبى يصل الى ١٠ سنوات ويمكن طلب مدة الى ١٥سنة.

هذا بالاضافة الى ما تتمتع به المشروعات المقامة فى المجتمعات العمرانية الجديدة من المزايا الممنوحة فى ظل قانون الاستثمار الصادر عام ١٩٨٩ .

ورغم ان ٦٠% من المشروعات فى المجتمعات العمرانية الجديدة ، الا ان نسبة المشروعات فى شمال وجنوب سيناء لا تتعدى ٦% رغم حاجه هذه المناطق الى توجيه الاستثمارات اليها ، وتتمتع هذه المناطق بمزايا نسبية تتمثل فى وفرة المواد الاولية ووجود مقومات السياحة فيها من حيث الطبيعة والجو الملائم وامتداد السواحل .

(٥) الشكل القانونى للمشروع :-

تتمثل النسبة الاكبر من المشروعات فى شكل شركات مساهمة (٥٢%) كما هو واضح من جدول رقم (٧) بالملحق ، ومن المعروف ان هذا النوع من المشروعات اقدر على توفير حجم استثمارات اكـــــــبر

---

(١) وزارة التعمير والمجتمعات الجديدة والاسكان والمرافق، دليل الاستثمار فى مناطق التعمير فى مصر سنة ١٩٨٨، ص ٧٥

جدول رقم (٢٦)
المشاكل التى تواجه المستثمرين فى سوق العمل المصرى

الاختيارات	التكرارات	الترتيب
- المزايا التى يمنحها قانون العمل وقانون الاستثمار والعاملين بالنسبة لضمان حد ادنى من الأرباح والقيود الخاصة بفصلهم من العمل .	٥٧	٣
- نقص الكفاءات الادارية المحلية .	٤٢	٦
- نقص الكفاءات التسويقية .	٧٢	١
- نقص العمالة الماهرة المدربة .	٤٨	٥
- ضآلة إنتاجية العامل المصرى .	٦٣	٢
- ندرة بعض التخصصات .	٥٤	٤
إجمالى	٣٣٦	

جدول (٢٧)
راى المستثمرين فى نسبة ١٠ % من الأرباح التى توزع على العاملين

الاختيارات	التكرارات	الترتيب
- ملائمة .	٢٧	٣
- المطلوب الغائها ويترك للمشروع تحديدها كما كان الشان فى القانون رقم ٤٣ لسنة ٧٤ .	٦٣	١
- من الضرورى وضع حد اقصى لها .	٦٠	٢
إجمالى	١٥٠	

جدول رقم (٢٨)
حجم العمالة الأجنبية فى المشروعات

البيان	عدد المشروعات	الترتيب	%
لا يوجد	١٠٢	١	٦٨
١ - ٥	٣٣	٢	٢٢
٥ - ١٠	٦	٣	٤
أكثر من ١٠	٩	٤	٦
إجمالى	١٥٠		١٠٠

جدول رقم (٢٩)
نوعية العمالة الأجنبية

الاختيارات	التكرارات	الترتيب
- خبراء وفنيون فى مجال المشروع	٣٩	١
- إداريون	٢٧	٢
- عمال متخصصة	٦	٣
إجمالى	٧٢	

جدول رقم (٣٠)
أسباب الاستعانة بالأجانب فى المشروعات

الاختيارات	التكرارات	الترتيب
- عدم وجود خبرات محلية متخصصة فى هذا المجال .	٣٣	١
- الجدية والالتزام فى العمل .	٩	٣
- إدارة اجنبية من المركز الرئيسى .	١٥	٢
إجمالى	٥٧	

جدول رقم (٣١)
رأى المستثمرين حول وجود مشاكل مع العمالة الأجنبية

البيان	عدد المشروعات	%
نعم	١٢	٢٥
لا	٢٤	٥٠
إلى حد ما	١٢	٢٥
إجمالى	٤٨	١٠٠

(٨) القائمة السلبية :-

اظهرت العينة اعتراض ٤٨% من مجموع افراد العينة على القائمة السلبية كما يظهر جدول (١٩) . ومن المعروف ان بعض مشروعات القائمة السلبية هو مشروعات البنية الاساسية مثل المرافق العامة والمشروعات الحيوية الاخرى التى يجب ان تحكم الدولة سيطرتها عليها مثل التنقيب عن البترول والمعادن ومشروعات تصنيع السلاح . وعند استطلاع اراء المستثمرين فى المجالات التى يجب حذفها من القائمة السلبية وجد ان (٥٣%) يفضل حذف مجال انشاء وادارة المرافق العامة من القائمة السلبية ، بينما يفضل (٤٦%) حذف مجال التنقيب عن البترول والمعادن ، ويتبقى ١% يفضل رفع صناعة السلاح من القائمة السلبية كما يظهر فى جدول (٢٠) .

(٩) تنفيذ المشروعات :-

اظهر جدول (٢١) ان ٦٦% من مشروعات العية تاخرت عن المدة المحددة للتنفيذ ، والفت بتبعية التاخير على عدة معوقات هى : -

أ - المشاكل البيروقراطية مع الجهات الرسمية للدولة (٢٠% من الاستجابات) .

ب - مشاكل تمويلية (١٧%) .

ج - تعدد وتضارب التشريعات وجهات الاختصاص (١٦ر٣%) .

د - مشاكل بسبب المرافق الاساسية والخدمات (١٤ر٧%) .

ه - عدم وجود الخبرات الفنية (١١ر٥%) .

و - سوء الادارة والتخطيط (٧ر٥%) .

ر - صعوبة فى استيراد المعدات اللازمة لانشاء وتشييد المشروع (٤ر٩%) فى حين ان هذه المعوقات لم تقف امام تنفيذ مشروعات ٣٤% من مشروعات العينة فى المواعيد المحددة .

(١٠) حجم العمالة :-

إن احد اهداف تشجيع الاستثمار هو استيعاب قدر كبير من العمالة للحد من مشاكل البطالة، وقد تبين من الدراسة ان ٣٦% من المشروعات تستوعب ما بين ١٠٠ - ٥٠٠ عامل ، على حين ان ١٠% فقط تستوعب اكثر من ٥٠٠ عامل كما يظهر فى جدول رقم (٢٣) . وهذا لم يؤدى الغرض المرجو من الاستثمار فى الحد من مشكلة البطالة ، وقد يكون وراء ذلك ان الجزء الاكبر من المشروعات الاستثمارية مشروعات صناعية (٤٢ر٥%) وهذا النوع من المشروعات يعتمد اساسا على الالات والمعدات المتطورة والتى تحتاج استخدام عدد قليل من العمال بينما نجد ان المشروعات الاستثمارية التى تستوعب حجم كبير من العمالة مثل المشروعات الزراعية والسياحية فان نسبتهما الى اجمالى المشروعات ضئيل (١٩%) بالمقارنة بالمشروعات الصناعية (٤٢ر٥%) وبالنظر الى توزيع العماله حسب النوع نجد ان المشروعات الاستثماريه تفضل تشغيل العماله من الذكور عن الاناث ، حتى اننا نجد ان ١٢ من مشروعات العينه لا توظف الاناث ، وان اكبر نسبه من المشروعات ٤٢% لاتوظف اكثر من ١٥ من الاناث ، وهذا قد يرجع الى حصول المراة على اجازات مدفوعه الاجر مما يقلل من مساهمتها فى النشاط الانتاجى اذا ماقورنت بعمل الرجل . (جدول رقم ٢٤) .

(١١) سوق العمل المصرى :-

بتحليل جدولى ٢٥، ٢٦ نجد ان ٣٦ من مشروعات العينه اقروا بانهم واجهوا مشاكل عديده فى سوق العمل المصرى . بينما نفى ذلك ٣٠% من مشروعات العينه . وعند الاستفسار عن نوعية المشاكل التى واجهت المستثمرين كانت فى مقدمتها نقص الكفاءات التسويقيه (٢١ر٥%)، وجاء فى المرتبه الثانيه من المشاكل ضآلة انتاجيـــــة

العامل المصرى (١٨ر٨%) . ثم ظهرت بعد ذلك مشكله على قدر كبير من الاهميه من وجهة نظر المستثمرين وهى المزايا التى يمنحها قانون الاستثمار بشان توزيع نسبة ١٠% من ارباح المشروع على العاملين ، وقد طالب بعض من المستثمرين بضرورة اعادة النظر فى هذه الجزئيه من قانون الاستثمار حيث انهم يروا ان نسبة ١٠% نسبه كبيره وبالفعل استجابت الدوله لطلب المستثمرين وصدر تشريع فى مجلس الشعب اخيرا بوضع حد اقصى لهذه النسبه بما يعادل مرتب سنه كامله . وقد سبق ذلك تقرير اعده مجلس الشورى عن اساليب جذب الاستثمارات الوطنيه والاجنبيه وطالب بتعديل بعض التشريعات القائمه ومنها تعديل هذه الجزئيه وذلك بوضع حد اقصى لهذه النسبه بما يعادل مرتب سنه (١) .

وقد طالب المستمرون ايضا بضرورة اعادة النظر فى قانون العمل والقيود الخاصه بفصل العمال ، رغم ان الكثير من الشـــــركات الاستثماريه تعين العمال بعقود مؤقته حتى يمكنها ان تستغنى عـــن اى عامل بسهوله دون الخضوع لقانون العمل وقيوده . ويعتبر هذا تحايلا على قانون العمل المصرى، وفى غير صالح العماله المصريه.

وبعد دراسة كل ما يتعلق بسوق العمل المصرى راينا أن ندرس موقف العمالة الأجنبية فى مجال الاستثمار، وقد تم ذلك بدراسة الجداول من ٢٨ : ٣٢ والتى اظهرت أن ٦٨% من مشروعات العينة لا تستعين باى عمالة اجنبية، وتتمثل نوعية العمالة الأجنبية التى تعمل فى مصر من خبراء وفنيين فى مجال المشروع (٥٤% من الأجانب)،

---

(١) مجلس الشورى، تقرير اللجنة الخاصة لصياغة مشروع الألف يوم لتحرير الاقتصاد المصرى، ١٩٩١، ص ١١

إداريون (٣٧ر٥%)، بينما كانت نسبة العمالة المتخصصة لا تتعدى (٨ر٣%) . وكان من أسباب الاستعانة بالأجانب من وجهة نظر المستثمرين عدم وجود خبرات محلية متخصصة فى مجال المشروع وإدارته . وقد واجهت (٢٥%) من المشروعات التى تستخدم عمالة أجنبية مشاكل أهمها ارتفاع أجور هذه النوعية من العمالة، وتحويل نسبة ٥٠% من الأجور والمكافآت إلى الخارج بالعملة الحرة، بالاضافة إلى مشكلة فرض ضريبة على دخل العامل الأجنبى، ويأتى فى المؤخرة المشاكل الخاصة بتصاريح العمل لأجانب .

(١٢) تشغيل المشروع :-

تبين أن نسبة ٣٨% من جملة مشروعات العينة تعانى من مشاكل ومعوقات عند تشغيل المشروع، وتأتى صعوبة الحصول على الائتمان وإرتفاع سعر الفائدة على القروض من أهم المشاكل التى تعانى منها المشروعات الاستثمارية (١٨ر٥% من الإجابات)، ثم تأتى بعد ذلك المشاكل الخاصة بالمرافق (١٤ر٢%)، واتفقت آراء المستثمرين على أن المشاكل الخاصة بالضرائب والمعوقات الجمركية من معوقات التشغيل بنسبة (١٣ر٥%) لكل منهما .

بينما جاءت عدم وجود كفاءات إدارية لتشغيل المشروع فى المقام الأخير من بين معوقات التشغيل (١٠ر٧%) وذلك كما يظهر فى جدول رقم (٣٤) .

(١٣) الاعفاء الضريبى :-

بالرجوع إلى جداول (٣٥ : ٣٨) اتضح أن ٤٢% من مشروعات العينة لم يقابل أى صعوبات فى الحصول على الاعفاء الضريبى، بينما ٢٠% من المشروعات قد قابل صعوبات للحصول على هذا الاعفاء.

وقد يرجع ذلك إلى معوقات إجرائية او نتيجة لعدم الاستعانة بخبير فى هذا المجال .

وبالرغم من ان نسبة كبيرة من المشروعات (٤٢%) اشارت إلا انها لم تقابل اى صعوبات فى الحصول على الاعفاء الضريبى، إلا ان ٩٠% من المشروعات ذكرت انها تدفع ضرائب ورسوم غير المعفى منها، وفى مقدمتها رسم الدمغة على الأسهم بالنسبة للمساهمين، ورسوم المحليات، وضريبة كسب العمل، والخصم والاضافة .

(١٤) الاستيراد :

يظهر جدولى (٣٩)، (٤٠) ان ٦٠% من مشروعات العينة واجهت عقبات جمركية عند إستيراد مستلزمات المشروع، وتتمثل هذه المعوقات الجمركية فى مشاكل تتعلق باعمال التخليص وإستلام الرسائل من الجمارك . وقد ذكر المستثمرون عائق آخر يتساوى فى الأهمية مع العائق السابق (كل منهما ٤٦% من الاستجابات) وهو طول المدة التى تستغرقها الحصول على الموافقة على الاعفاء الجمركى من هيئة الاستثمار .

(١٥) توزيع منتجات مشروعات الاستثمار :-

اما بالنسبة لتوزيع منتجات المشروعات فان الجداول من (٤١ :٤٤) تظهر لنا ان (٣٤%) من المشروعات توزع إنتاجها فى السوق المحلى بالكامل، بينما (٨%) من المشروعات تصدر إنتاجها بالكامل للخارج. واما النسبة الأكبر من المشروعات (٥٨%) فان إنتاجها يتم توزيعه فى الداخل والخارج، وقد اظهر لنا جدول (٤٢) النسب المختلفة للجزء المصدر من هذا الانتاج، فنجد ان نسبة ٤٨% من المشروعات تصدر ما بين ١٠ : ٢٥%، ٣٢% تصدر أقل من ١٠% من إنتاجها للخارج، ١٠% من المشروعات تصدر اكثر من ٥٠% .

ومما سبق يتضح ان ٦٦% من المشروعات تصدر إما إنتاجها بالكامل او جزء من إنتاجها للخارج. وهى بذلك تشكل نسبة كبيرة، فكان علينا ان نبحث فى المشاكل او العقبات التى تواجه هذه النسبة من المشروعات عند التصدير فاظهر لنا جدول (٤٣) ان ١٠% فقط من هذه المشروعات يواجه عقبات او مشاكل عند التصدير. وتتمثل هذه العقبات فى معوقات جمركية والاجراءات الخاصة بمنافذ التصدير الجمركى، واجراءات بنكية خاصة بالاستمارة ت ص، ت س، يضاف إلى ذلك مشاكل التعبئة والتغليف والنقل الجوى كما يظهر ذلك جدول (٤٤). اما عن النسبة الكبرى من الشركات التى تصدر جزء من إنتاجها فأن ٦٩% منها اقر بانه لا يواجه اى معوقات او متاعب عند التصدير، وهذا يحسب للجهات المسئولة عن التصدير .

(١٦) التسويق :-

تسعى المشروعات الاستثمارية إلى تسويق إنتاجها والحصول على عائد منها، لذلك تم دراسة عملية التسويق والمشاكل التى تواجهها وذلك فى محاولة للتغلب عليها، وقد اظهر لنا جدول رقم (٤٥) أن ٣٤% من المشروعات لا تعانى من مشاكل فى التسويق، بينما النسبة الأكبر من المشروعات (٦٦%) تعانى من مشاكل تتمثل فى صعوبات خاصة بعمليات التوزيع المحلى، قلة الكفاءات التسويقية، التكاليف المرتفعة لمصروفات الدعاية والاعلان فى الداخل والخارج، عدم القدرة الاستيعابية للسوق المحلى، صعوبات إجراءات التصدير، وتاتى فى ذيل القائمة مشاكل خاصة بالموزعين. وكما نرى ان هذه المشاكل كان يمكن التغلب عليها تماما لو ان دراسات الجدوى الاقتصادية تمت بشكل اكثر جدية وليست من وراء المكاتب الفاخرة، فمن المحتم استعانة مكاتب الخبرة بتطبيق استمارات استقصاء لراى المستهلك المصرى، مع نزول المندوبين بكثافة إلى مواقع الاستهلاك

لغياب القدرة الشرائية لدى المستهلك وتحديد السعر الملائم، وتطبيق نظريات ومعاملات جدوى الاستغلال الاقتصادى والتى تطورت تطورا هائلا، بما لا يخفى على اى خبير كفء فى مجال دراسة الجدوى، اما إكتفاء المشروع بدراسة جدوى صورية أو عدم التدقيق فى إختيار من يقوم باعداد دراسة الجدوى باللوم على اى جهة اخرى .

(١٧) تحويل الأرباح :-

تبين من جدولى رقم ٤٧، ٤٨ أن ٣٦% من المشروعات لا تعانى من مشاكل فى تحويل الأرباح، ٢٤% صادفها بعض مشاكل التحويل والتى ترجع إلى تاخير موافقة هيئة الاستثمار على تحويل الأرباح للخارج (٤٢% من الاستجابات)، ومشاكل إستبدال الأرباح باعلى سعر صرف معلن بالنقد الأجنبى (٣٨%) .

(١٨) الخدمات المقدمة من قبل المستثمرين للعاملين فى المشروعات

لوحظ ان الخدمات الصحية التى يقدمها المستثمرين للعمالة تمثل نسبة ٤٦ر٥% من مجموع الاستجابات، على حين تحتل الخدمات الاجتماعية نسبة (٢١ر٧%)، والخدمات الرياضية والثقافية نسبة (٢٠ر٢%)، والخدمات الترفيهية نسبة (١١ر٦%) .

وهناك رغبة من المستثمرين فى وجود نظام تامين صحى يغطى كافة تكاليف الرعاية الصحية فى المشروع، ووجود مثل هذا النظام سوف يجنب المشروع اية اعباء زياده عن المقررة فى الميزانية. وسوف يؤدى إلى الحفاظ على الخبرات والثروة البشرية وعدم لجوء الشركة إلى إستبعاد العمال ممن يتعرضون لبعض المشاكل الصحية .

ويرغب المستثمرون ايضا فى وجود بنوك معلومات وإحصاءات تخدم المشروعات الاستثمارية (٤٩%) .

الخاتمـــــــة :-

من الدراسة التحليلية السابقة لنتائج الاستبيان نستطيع أن نخلص إلى بعض النتائج الهامة التالية :

١ - ان الدافع الأول للاستثمار فى مصر هو رخص عوامل الانتاج ثم الاستقرار والأمان .

٢ - تبين ان حجم الاستثمار مازال متواضعا بالنسبة للمزايا والاعفاءات المقدمة للاستثمار فى مصر .

٣ - بالرغم من ان الغالبية العظمى من المشروعات تتخذ المجتمعات العمرانية الجديدة موقعا لها، إلا ان كثير من إدارات المشروعات فى المدن الكبرى .

٤ - إن النسبة الكبرى من المشروعات كانت فى شكل شركات مساهمة .

٥ - إن أحد المشاكل الهامة التى تواجه المستثمرين فى عدم إهتمام المستثمر نفسه بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع، فالدراسة قد تعد اساسا للحصول على موافقة هيئة الاستثمار، وليست دراسة فعلية حقيقية للمشروع، لذلك يواجه المستثمر بمشاكل غير متوقعة كان من الممكن تجنبها عند إعداد الدراسة .

٦ - ابدى نسبة كبيرة من المستثمرين الرغبة فى حذف بعض المجالات من القائمة السلبية وفتح المجال امام الاستثمار بها مثل تنقيب البترول والتعدين ومشروعات المرافق العامة والتسليح .

٧ - واجه المستثمرون بعض المشاكل عند تاسيس المشروع وأهم هذه المشاكل طول المدة من وقت تقديم الطلب حتى الحصول على الموافقة وتعدد الجهات للحصول على الموافقة على المشروع .

٨ - وأجه المستثمر مشاكل عند تنفيذ المشروع اهمها المشاكل البيروقراطية مع الجهات الرسمية للدولة، وتعدد وتضارب التشريعات وجهات الاختصاص والمشاكل التمويلية .

٩ - طالب المستثمرون بضرورة إعادة النظر فى قوانين العمل والقيود الخاصة بفصل العمال، بحيث يعطى المرونة الكافية عند تعيين او فصل اى عامل، ومثل هذا المنهج لا باس به ان توافرت له ضمانات عدم التعسف ودفع تعويضات عادلة. كما طالب المستثمرون بتحديد حد اقصى لنسبة ١٠% من الارباح التى توزع على العاملين بالمشروع او إلغائها. وقد إستجابت الدولة إلى هذا الاتجاه مؤخرا.

١٠- من اهم المشاكل التى يعانى منها المشروع عند التشغيل فى صعوبة الحصول على الائتمان وإرتفاع سعر الفائدة على القروض.

١١- استفادت نسبة كبيرة من المشروعات من الاعفاء الضريبى، وهذه الاستفادة تمثل إعانة ودعم مقدم للمستثمر تؤدى إلى خفض التكاليف الاستثمارية للمشروع او زيادة العائد المباشر على الاستثمار مما يعطى مصر ميزة نسبية واضحة عن الاستثمار فى اى بلد آخر.

١٢- إن نسبة كبيرة من المشروعات فى العينة لم تعانى اى مشاكل عند التصدير، وهذا يحسب للجهات المسئولة عن التصدير، اما عن المشاكل التى ذكرت فى الدراسة فيحتاج معالجتها العمل على تطوير خدمات النقل الجوى الداخلى والخارجى والتعبئة والتغليف.

١٣- إن اهم مشاكل الاستيراد من وجهة نظر المستثمر تتعلق باعمال التخليص وإستلام الرسائل من الجمارك، ويحتاج معالجة هذه المشكلة تعديل فى بعض الاجراءات الجمركية.

١٤- بالرغم من ان نسبة كبيرة من المشروعات تقدم خدمات صحية، إلا ان معظم المستثمرين يرغبون فى تطبيق نظام التامين الصحى على العاملين فى المشروعات الاستثمارية تحديدا لمسئولياتهم بالمبالغ المرصودة فى الميزانية لهذه الخدمة.

١٥- ابدى المستثمرون الرغبة فى وجود إحصاءات وبنوك للمعلومات، تسهل عليهم العمل فى مشروعاتهم .

١٦- كان لعدم الدقة فى إعداد دراسات جدوى إقامة المشروع آثار سلبية عند تنفيذ المشروع ثم عند التسويق .

الملحق

جدول رقم (١)
دوافع الاستثمار فى مصر

الاختيارات	التكرارات	الترتيب
أكثر أمانا	٦٩	٢
أكثر إستقرارا	٨٤	١
ربحية أكثر	٤٨	٨
المناخ الاقتصادى الملائم	٤٢	١٠
من منطق وطنى وقومى	٥٣	٧
من منطق إسلامى	٤٨	٨
سوق إستهلاكى كبير	٦٦	٣
مركز متوسط من العالم	٣٦	١١
رخص المواد الأولية	٥٤	٦
رخص الأرض	٦٣	٤
رخص أجور العمالة	٦٠	٥
إجمالى	٦٢٣	

جدول رقم (٢)
دوافع الاستثمار فى هذا النشاط

الاختيارات	التكرارات	الترتيب
لدى خبرة طويلة فى هذا النشاط	١٠٢	١
العائد مجزى	٨٤	٣
مشروعات تعرضها الهيئة	٤٢	٤
حاجة السوق المحلى إليها	٩٦	٢
إجمالى	٣٢٤	

جدول رقم (٣)
رأسمال المشروع المصرح به والمصدر

بالمليون جنيه

عدد المشروعات	رأسمال المصرح به	رأسمال المصدر
٦٠	١ - ١٠	١ - ٥
٤٥	أكثر من ١٠ - ٢٠	أكثر من ٥ - ١٠
٢٧	أكثر من ٢٠ - ٣٠	أكثر من ١٠ - ٢٠
٩	أكثر من ٣٠ - ٤٠	أكثر من ٢٠ - ٣٠
٩	أكثر من ٤٠	أكثر من ٣٠ - ٤٠

جدول رقم (٤)
نسبة المساهمة بالعملة الحرة فى المال المستثمر

البيان	عدد المشروعات	الأهمية النسبية
لا يوجد	٣٣	٢٢ %
١ - ٥ %	—	١٦
اكثر من ٥ - ١٠ %	٢٤	١٤
اكثر من ١٠ - ٢٠	٢١	١٤
اكثر من ٢٠ - ٣٠	٢١	١٢
اكثر من ٣٠ - ٤٠	١٨	٨
اكثر من ٤٠ - ٥٠	١٢	١٤
اكثر من ٥٠	٢١	
إجمالى	١٥٠	١٠٠

جدول رقم (٥)
موقع إدارات المشروعات

البيان	عدد المشروعات	%
داخل المدن الكبرى	٦٩	٤٦ %
المجتمعات العمرانية الجديدة	٤٥	٣٠
المناطق الحره	١٨	١٢
شمال سيناء	٦	٤
جنوب سيناء	٦	٤
الساحل الشمالى	—	—
البحر الأحمر	٦	٤
إجمالى	١٥٠	١٠٠

جدول رقم (٦)
موقع المشروعات

البيان	عدد المشروعات	%
داخل المدن الكبرى	٣٦	٢٤ %
المجتمعات العمرانية الجديدة	٩٠	٦٠
المناطق الحره	٩	٦
شمال سيناء	٣	٢
جنوب سيناء	٦	٤
الساحل الشمالى	—	—
البحر الأحمر	٦	٤
إجمالى	١٥٠	١٠٠

جدول رقم (٧)
الشكل القانونى للمشروع

البيان	عدد المشروعات	%
شركة مساهمة	٧٨	% ٥٢
شركة ذات مسئولية محدودة	١٥	١٠
شركة توصية بالأسهم	٩	٦
شركة تضامن	١٥	١٠
شركة توصية بسيطة	١٥	١٠
منشأة فردية	١٨	١٢
إجمالى	١٥٠	١٠٠

جدول رقم (٨)
عدد ونسبة الشركات القابضه فى مشروعات العينة

البيان	عدد المشروعات	%
نعم	٦	٤
لا	١٤٤	٩٦
إجمالى	١٥٠	١٠٠

جدول رقم (٩)
كيفية إعداد دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات

البيان	عدد المشروعات	الترتيب
بواسطة المستثمر نفسه	٥١	٢
مراكز بحوث علمية وجامعات	٦	٥
مكاتب إستشارية مصرية	٦٠	١
مكاتب أجنبية	٢٤	٣
المشروع مقترح من هيئة الاستثمار	٩	٤
إجمالى	١٥٠	

جدول رقم (١٠)
مدى مطابقة دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات بالواقع

البيان	عدد المشروعات	%
نعم	٣٠	% ٢٠
لا	٥٧	٣٨
إلى حد ما	٦٣	٤٢
إجمالى	١٥٠	١٠٠

جدول رقم (١١)
أسباب عدم سلامة تقديرات دراسة الجدوى

الاختيارات	التكرارات	الترتيب
- عدم كفاية البيانات والمعلومات وقت إعداد الدراسة .	٥٤	٣
- عدم الدقة فى إعدادها .	٣٣	٧
- قلة الخبرة لدى المشتغلين بدراسة الجدوى .	٤٥	٥
- دراسة الجدوى صممت أساسا من اجل الحصول على موافقة الهيئة.	٣٦	٦
- تغييرات فى سعر الصرف .	٧٢	١
- تغيرات قانونية .	٥١	٤
- تغيرات إقتصادية .	٦٦	٢
- تغيرات سياسية .	٩	٨
إجمالى	٣٦٦	

جدول رقم (١٢)
الفترة اللازمة للحصول على موافقة هيئة الاستثمار على المشروع

البيان	عدد المشروعات	%
من شهر إلى شهرين	٩	% ٦
من ٢ إلى ٦	٦٠	٤٠
من ٦ إلى ١٢	٤٨	٣٢
اكثر من ١٢	٣٣	٢٢
إجمالى	١٥٠	١٠٠

جدول رقم (١٣)
عدد ونسبة المشروعات التى واجهت صعوبات عند تقديم المشروع لهيئة الاستثمار

البيان	عدد المشروعات	%
نعم	٩٣	% ٦٢
لا	٥٧	٣٨
إجمالى	١٥٠	١٠٠

جدول رقم (١٤)
نوعية الصعوبات التى تواجه المستثمر عند التعامل مع هيئة الاستثمار

الاختيارات	التكرار	الترتيب
- طول المدة بين التقدم والموافقة .	٨٤	١
- عدم توفر البيانات والمعلومات الكافية لدى الهيئة .	٦٠	٥
- العرض على عدة لجان للبت فى دراسة الجدوى .	٧٨	٣
- كثرة التعديلات غير المبررة المطلوبة من الجهات الفنية بالهيئة والجهات الأخرى بالدولة .	٨١	٢
- سرعة تعديل القرارت التنفيذية .	٥٧	٧
- قلة الخبرة لدى العاملين بالهيئة عن الاستثمار .	٧٢	٤
- التعامل يتطلب قدرا من الصلات الشخصية .	٦٠	٦
إجمالى	٤٩٥	

جدول رقم (١٥)
عدد الجهات المطلوب موافقتها

البيان	عدد المشروعات	الترتيب	%
١ - ٣	٣٣	٣	% ٢٢
اكثر من ٣ - ٦	٦٣	١	٤٢
اكثر من ٦ - ١٠	٤٢	٢	٢٨
اكثر من ١٠	١٢	٤	٨
إجمالى	١٥٠		١٠٠

جدول رقم (١٦)
التعامل مع الهيئة من خلال إدارات مركزية ولا مركزية

البيان	عدد المشروعات	%
إدارات لامركزية فى مواقع تجمعات المشروعات .	١٢٠	٨٠ %
إدارة مركزية كما هو متبع حاليا .	٣٠	٢٠
إجمالى	١٥٠	١٠٠

جدول رقم (١٧)
تناسب خدمات الهيئة مع الرسوم المدفوعة لها

البيان	عدد المشروعات	%
نعم	٢٤	١٦ %
لا	٦٦	٤٤
إلى حد ما	٦٠	٤٠
إجمالى	١٥٠	١٠٠

جدول رقم (١٨)
مدى المغالاة فى الرسوم المدفوعة لهيئة الاستثمار مقابل الخدمات

البيان	عدد المشروعات	%
نعم	٨٤	٥٦ %
لا	٤٥	٣٠
إلى حد ما	٢١	١٤
إجمالى	١٥٠	١٠٠

جدول رقم (١٩)
عدد ونسبة المشروعات التى توافق على القائمة السلبية

البيان	عدد المشروعات	%
نعم	٧٢	٤٨ %
لا	٧٨	٥٢
إجمالى	١٥٠	١٠٠

جدول رقم (٢٠)
المجالات التى يجب حذفها من القائمة السلبية

البيان	التكرارات	الترتيب
البترول	٦٦	٣
التعدين	٦٠	٤
إنشاء المرافق العامة	٧٥	١
إدارة المرافق العامة	٦٩	٢
أخرى تذكر : التسليح	٣	٥
إجمالى	٢٧٣	

جدول رقم (٢١)
مدى تنفيذ المشروعات فى المدد المحددة

البيان	عدد المشروعات	%
نعم	٥١	% ٣٤
لا	٩٩	٦٦
إجمالى	١٥٠	١٠٠

جدول رقم (٢٢)
أسباب تأخير تنفيذ المشروع عن المدة المحددة

البيان	التكرارات	الترتيب
- سوء الادارة والتخطيط .	٢١	٦
- مشاكل تمويلية .	٦٣	٢
- مشاكل بيروقراطية مع الجهات الرسمية فى الدولة .	٧٢	١
- تعدد وتضارب التشريعات وجهات الاختصاص المسئولة عن تنفيذ الاستثمار .	٦٠	٣
- عقبات تتعلق بالمرافق الاساسية والخدمات .	٥٤	٤
- عدم وجود الخبرات الفنية .	٤٢	٥
- صعوبة فى استيراد المعدات اللازمة لانشاء وتشييد المشروع .	١٨	٧
إجمالى	٣٦٦	

جدول رقم (٢٣)
حجم العمالة

البيان	عدد المشروعات	الترتيب	%
١٥ - ٥٠	٣٦	٣	٢٤
اكثر من ٥٠ - ١٠٠	٤٥	٢	٣٠
اكثر من ١٠٠ - ٥٠٠	٥٤	١	٣٦
اكثر من ٥٠٠	١٥	٤	١٠
إجمالى	١٥٠		١٠٠

جدول رقم (٢٤)
حجم العمالة من الاناث

البيان	عدد المشروعات	الترتيب	%
- لا يوجد	١٨	٤	١٢
- ٥ - ١٥	٦٣	١	٤٢
- اقل من ١٥ - ٥٠	٤٨	٢	٣٢
- اكثر من ٥٠	٢١	٣	١٤
إجمالى	١٥٠		١٠٠

جدول رقم (٢٥)
مدى موافقة المستثمرين على الوضع الحالى لسوق العمل المصرى

البيان	عدد المشروعات	%
نعم	٤٥	٣٠
لا	٥٤	٣٦
إلى حد ما	٥١	٣٤
إجمالى	١٥٠	١٠٠

وتكنولوجيا متقدمة، وإذا كان عدد المشروعات التى بدات النشاط بجميع انماطها القانونية لا يتجاوز ٩٧٥ مشروعا كما سبق أن ذكرنا فى جدول (٢)، فان عدد المشروعات المساهمة وهى التى تجذب المدخرات بقدرات تفوق الأنماط الأخرى لا يتعدى ٥٠٠ شركة فاذا كانت الاجراءات المعمول بها فى دفع ربع راس المال المصدر فقط عند بداية النشاط، فاننا نتخيل تواضع حجم الأموال المستثمرة من قبل الشركات المساهمة وهى التى يقوم عليها تطوير مجالات الاستثمار بصفة عامة والصناعة بصفة خاصة .

وفى ظل قانون الاستثمار رقم ٢٣٠ لسنة ٨٩ يجوز إنشاء مشروعات إستثمارية فردية، فقد إحتلت نسبة ١٢% من عينة البحث .

(٦) إعداد دراسات الجدوى :-

بدراسة الجدول ٩ :١١ وتحليل نتائجها والربط بينها وجد أن ٤٠% من دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات أعدت بمعرفة مكاتب إستشارية مصرية، على حين أن ٣٤% تم إعدادها بواسطة المستثمر نفسه دون الرجوع إلى مكاتب إستشارية، ١٦% تم إعدادها بواسطة المكاتب الأجنبية، ويجب أن نتوقف عند دور مراكز البحوث العلمية والجامعات الذى لا يتجاوز ٤% وهو نسبة ضئيلة إذا اخذنا فى الاعتبار الكفاءات التى تضمها الجامعات ومراكز البحوث العلمية . وقد افادت ٣٨% من المشروعات ان تقديرات دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع لم تتطابق مع الواقع، وترى أن السبب الأول من اسباب عدم سلامة تقديرات دراسة الجدوى حدوث تغيرات فى سعر الصرف (٢٠% من الاستجابات)، والسبب الثانى حدوث تغيرات فى السياسة الاقتصادية (١٨%)، والسبب الثالث عدم كفاية البيانات والمعلومات وقت إعداد الدراسة (١٤%) وجاءت التغيرات السياسية فى مؤخرة أسباب عدم سلامة تقديرات دراسة الجدوى (٦%) فقط .

(٧) إجراءات تاسيس المشروع :-

كشفت الدراسة ان ٦% من المشروعات فى العينة حصلت على الموافقة خلال شهرين، ٤٠% حصلت على الموافقة ما بين شهرين إلى ٦ شهور، ٢٢% إحتاجت اكثر من سنة للحصول على موافقة هيئة الاستثمار كما يظهر فى جدول (١٢) . وقد واجه ٦٢% من المشروعات صعوبات عند تقديم المشروع لهيئة الاستثمار، فى حين ان ٣٨% من المشروعات لم تتعرض لأى معوقات عند تقديم المشروع كما يظهر فى جدول (١٣) .

وكانت من الصعوبات التى واجهت المستثمر عند تاسيس المشروع الحصول على موافقات من جهات اخرى كما يظهر فى جدول (١٥)، ونعتقد انه مع وجود هيئة مركزية لتخطيط الاستثمار فى مصر يمكن ان نتفادى مثل هذه الصعوبات .

كما فضل ٨٠% من المشروعات فى العينة التعامل مع إدارات لامركزية فى مواقع تجمعات المشروعات، على حين فضل ٢٠% التعامل مع الادارة المركزية مباشرة كما هو متبع حاليا ويظهر ذلك فى جدول (١٦) . ونسبة ٤٤% من المشروعات قررت انها لاتتلقى خدمات حقيقية تتناسب مع الرسوم المدفوعة لهيئة الاستثمار* فى حين ان ١٦% اقروا بان الرسوم المدفوعة للهيئة مناسبة للخدمات المقدمة لهم .

---

* يقدم المستثمر عند تقديم طلب الاستثمار مبلغا قدره ألف جنيه تحت حساب مقابل المصاريف الادارية للخدمات التر عوديها الهيئة .
تدفع المشروعات مقابلا سنويا للخدمات التر عوديها الهيئة بواقع نصف فر الالف من التكاليف الاستثماريه . وعوذى فروع الشركات الاجنبية فر مصر هذا المقابل من اجمالر قيمة عقود العمليات التر تنفذها داخل الجمهورية . وتحصل الهيئة مقابل الخدمات السنوى فر أى من الحالتين بحد أدنر (ثلاثمائة جنيه) وبحد اقصر ثلاثة آلاف جنيه أو مايعادلها بالعملات الحرة وفقا لاعلر سعر صرف معلن فر تاريخ الاستحقاق .

جدول رقم (٣٢)
المشاكل الخاصة بالعمالة الأجنبية

الاختيارات	التكرارات	الترتيب
- مشاكل خاصة بتصاريح العمل للاجانب	٦	٤
- ارتفاع اجور العاملين الأجانب	١٨	١
- تحديد ٥٠ % من الأجور والمكافات التى يمكن تحويلها للخارج بالعملات الحرة	١٢	٢
- فرض ضريبة على الدخل	٦	٣
إجمالى	٤٢	

جدول رقم (٣٣)
عدد ونسبة المشروعات التى تواجه مشاكل او عقبات عند التشغيل

البيان	عدد المشروعات	%
نعم	٥٧	٣٨
لا	٥٤	٣٦
إلى حد ما	٣٩	٢٦
إجمالى	١٥٠	١٠٠

جدول رقم (٣٤)
مشاكل التشغيل

الاختيارات	التكرارات	الترتيب
- عدم وجود كفاءات إدارية .	٣٦	٨
- صعوبة الحصول على الائتمان وارتفاع سعر الفائدة على القروض .	٧٨	١
- عدم توافر النقد الأجنبى .	٤٥	٥
- تعديل سعر الصرف بالنسبة لسداد القروض .	٤٥	٥
- عدم وجود العمالة الماهرة والمدربة	٤٢	٧
- مشاكل خاصة بالمرافق .	٦٠	٢
- مشاكل ومعوقات جمركية .	٥٧	٣
- مشاكل خاصة بالضرائب .	٥٧	٣
إجمالى	٤٢٠	

جدول رقم (٣٥)
عدد ونسبة المشروعات التى واجهت صعوبات فى الحصول على الاعفاء الضريبى

البيان	عدد المشروعات	%
نعم	٣٠	٢٠
لا	٦٣	٤٢
إلى حد ما	٥٧	٣٨
إجمالى	١٥٠	١٠٠

جدول رقم (٣٦)
عدد ونسبة المشروعات التى تخضع لضرائب ورسوم أخرى غير المعفى منها

البيان	عدد المشروعات	%
نعم	١٣٨	٩٢
لا	١٢	٨
إجمالى	١٥٠	١٠٠

جدول (٣٧)
نوع الضرائب والرسوم الأخرى التى تخضع لها المشروعات

الاختيارات	التكرارات	الترتيب
- رسم الدمغة على الأسهم بالنسبة للمساهمين .	١٢٣	١
- رسوم المحليات .	٩٩	٢
- أخرى تذكر : كسب عمل ، الخصم والاضافة .	١٨	٣
إجمالى	٢٤٠	

جدول (٣٨)
عدد ونسبة المشروعات التى تفضل الاستعانة بخبير ضرائب كفء لتجنب بعض من مشاكل الضرائب

البيان	عدد المشروعات	%
نعم	١٠٨	٧٢
لا	٢١	١٤
غير مبين	٢١	١٤
إجمالى	١٥٠	١٠٠

جدول رقم (٣٩)
عدد ونسبة المشروعات التى واجهت مشاكل او عقبات جمركية عند استيراد مستلزمات المشروعات

البيان	عدد المشروعات	%
نعم	٩٠	٦٠
لا	٦٠	٤٠
إجمالى	١٥٠	١٠٠

جدول (٤٠)
المعوقات الجمركية التى يتعرض لها المشروع عند استيراد المستلزمات

الاختيارات	التكرارات
- طول الفترة اللازمة للحصول على الموافقة من هيئة الاستثمار .	٨٤
- مشاكل متعلقة باعمال التخليص واستلام الرسائل من الجمارك .	٨٤
- غير مبين .	١٥
إجمالى	١٨٣

جدول رقم (٤١)
عدد ونسبة المشروعات التى تصدر للخارج

البيان	عدد المشروعات	الترتيب	%
- يصدر للخارج بالكامل	١٢	٣	٨
- للسوق المحلى بالكامل	٥١	١	٣٤
- نسبة منه للتصدير للخارج	٨٧	٢	٥٨
إجمالى	١٥٠		١٠٠

جدول رقم (٤٢)
نسبة ما يصدر من إنتاج المشروعات للخارج

البيان	عدد المشروعات	الترتيب	%
١ - ١٠ %	٢٧	٢	٣٢
اكثر من ١٠ - ٢٥ %	٤٢	١	٤٨
اكثر من ٢٥ - ٥٠ %	٩	٣	١٠
اكثر من ٥٠ %	٩	٤	١٠
إجمالى	٨٧		١٠٠

جدول رقم (٤٣)
عدد ونسبة المشروعات التى واجهت عقبات ومشاكل عند التصدير

البيان	عدد المشروعات	%
نعم	٩	١٠
لا	٦٠	٦٩
إلى حد ما	١٨	٢١
إجمالى	٨٧	١٠٠

جدول رقم (٤٤)
المعوقات التى يتعرض لها المشروع عند تصدير الانتاج

الاختيارات	التكرارات	الترتيب
- معوقات جمركية .	٣٠	١
- مشاكل النقل الداخلى .	١٨	٦
- مشاكل التعبئة والتغليف .	٢٤	٤
- مشاكل النقل الجوى .	٢١	٥
- عدم وجود فراغات فى التاريخ المناسب للشحن .	١٥	٧
- الاجراءات الخاصة بمنافذ التصدير الجمركي .	٣٠	٢
- اجراءات بنكية خاصة بالاستمارة ت ص او ت س .	٣٠	٢
إجمالى	١٦٨	

جدول رقم (٤٥)
عدد ونسبة المشروعات التى واجهت مشاكل فى عملية التسويق

البيان	عدد المشروعات	%
نعم	٤٥	٣٠
لا	٥١	٣٤
أحيانا	٥٤	٣٦
إجمالى	١٥٠	١٠٠

جدول (٤٦)
مشاكل التسويق

الاختيارات	التكرارات	الترتيب
- صعوبة خاصة بعمليات التوزيع محليا.	٧٥	١
- صعوبات اجراءات التصدير للخارج .	٣٠	٦
- التكلفة المرتفعة لمصروفات الدعاية بالداخل والخارج .	٥٧	٣
- قلة الكفاءات التسويقية .	٥٧	٣
- سياسة التسعير .	٦٠	٢
- عدم القدرة الاستيعابية للسوق المحلى	٤٥	٥
- مشاكل خاصة بالموزعين .	١٨	
إجمالى	٣٤٢	

جدول رقم (٤٧)
عدد ونسبة المشروعات التى واجهت مشاكل عند تحويل الارباح للخارج

البيان	عدد المشروعات	%
نعم	١٨	١٢
لا	٥٤	٣٦
إلى حد ما	١٨	١٢
غير مبين	٦٠	٤٠
إجمالى	١٥٠	١٠٠

جدول رقم (٤٨)
مشاكل تحويل الارباح إلى الخارج

البيان	التكرارات	الترتيب
- طول المدة التى تستغرقها هيئة الاستثمار للموافقة على تحويل الأرباح .	٣٠	١
- استبدال الأرباح بالنقد الأجنبى باعلى سعر صرف معلن .	٢٧	٢
- غير مبين .	١٥	٣
إجمالى	٧٢	

جدول رقم (٤٩)
الخدمات المقدمة للعاملين بالمشروع

البيان	التكرارات	الترتيب	%
- الخدمات الترفيهية	٢٤	٣	١١ر٦
- الخدمات الصحية	٩٦	١	٤٦ر٥
- الخدمات الثقافية	٢١	٤	١٠ر١
- الخدمات الرياضية	٢١	٤	١٠ر١
- الخدمات الاجتماعية	٤٥	٢	٢١ر٧
إجمالى	٢٠٧		١٠٠

جدول رقم (٥٠)
نوعية الخدمات التى يرغب المستثمرون وجودها وغير متوفرة فى مصر

البيان	التكرارات	الترتيب	%
- بنوك معلومات واحصاءات	٩٦	٢	٤٩
- تامين صحى خاص يغطى كافة تكاليف الرعاية الصحية فى المشروع .	١٠٢	١	٥١
إجمالى	١٩٨		١٠٠